الأمم المتحدة
S/2018/1088*



Distr.: General
6 December 2018
Arabic
Original: English

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي مددت في قرارات لاحقة للمجلس كان آخرها القرار ٢٤٢٦ (٢٠١٨).

ثانيا – الحالة في منطقة العمليات وأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

٢ – خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تسنى الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، بالرغم من ارتكاب عدد من الانتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤ (اتفاق فض الاشتباك بين القوات)، يرد بيانها أدناه. وعقب انتهاء النزاع واستعادة حكومة الجمهورية العربية السورية السيطرة في آب/أغسطس ٢٠١٨ على أجزاء من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو اللتين كانتا فيما سبق تحت سيطرة جماعات مسلحة مختلفة من غير الدول، ظلت الحالة الأمنية في منطقة عمليات القوة هادئة. حيث كان مستوى النشاط العسكري متدنيا وتمثل في تفجيرات متحكم فيها للذخائر المتفجرة أجرتها قوات الأمن السورية في إطار أنشطة إزالة مخلفات الحرب. وسمع أفراد القوة أيضا كل يوم أزيز طلقات نارية متفرقة باستخدام أسلحة صغيرة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. ووفقا لما شدد عليه مجلس الأمن مرة أخرى في قراره ٢٤٢٦ (٢٠١٨)، ينبغي ألا يكون في منطقة العمليات أي نشاط عسكري من أي نوع.

٣ – وتقوم القوة، في إطار بذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من التقيد به تقيدا صارما، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات، بالإبلاغ عن كل انتهاكات خط وقف إطلاق النار التي ترصدها. وتعد جميع حوادث إطلاق النار في اتجاه المنطقة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

18-20661 (A) 101218 101218





الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور الأفراد لخط وقف إطلاق النار، انتهاكات للاتفاق. وواصلت قيادة القوة، في إطار اتصالاتها المنتظمة بالجانبين، دعوة الطرفين إلى التحلي بضبط النفس واتقاء أي حسابات خاطئة قد تؤدي إلى تصعيد الوضع.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت القوة تزايدا في وجود القوات العسكرية السورية في المنطقة الفاصلة. ولاحظت القوة وجودا يوميا لأفراد عسكريين، بعضهم مسلح، يعملون في عدد من نقاط التفتيش داخل المنطقة الفاصلة، بما في ذلك في ناحية مدينة البعث وخان أرنبة، وعلى طول الطريق الرئيسي الذي يربط القنيطرة بدمشق. وأقيمت نقاط تفتيش جديدة بالقرب من معبر القنيطرة، وكذلك في الأجزاء الجنوبية من المنطقة الفاصلة. ولاحظت القوة أيضا وجودا مؤقتا للشرطة العسكرية التابعة للاتحاد الروسي من حين لآخر في المنطقة الفاصلة.

٥ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، شاهد أفراد الأمم المتحدة في موقع المراقبة ٥١ جنديين من جيش الدفاع الإسرائيلي وهما يطلقان ست طلقات نارية باستخدام أسلحة صغيرة وثلاث عبوات دخانية في المنطقة الفاصلة في اتجاه القحطانية.

٦ - وشملت الانتهاكات العسكرية على الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل) وجود قطع مدفعية من عيار ١٥٥ ملم ضمن مسافة ١٠ كيلومترات من خط وقف إطلاق النار. وبالإضافة إلى ذلك، شوهدت حاملات صواريخ، وهي تعتبر معدات عسكرية غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة وفقا لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات، ضمن حيز ٢٥ كيلومترا لمنطقة الحد من الأسلحة.

٧ - ولاحظت القوة يوميا قيام أفراد مجهولي الهوية بعبور خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو. وهؤلاء الأشخاص هم، وفقا لتقديرات القوة، رعاة ومزارعون يرعون ماشيتهم في المنطقة المحيطة. وانخفض عدد الأفراد الذين يعبرون خط وقف إطلاق النار في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة بعد أن أغلق جيش الدفاع الإسرائيلي المستشفى الذي كان يقدم المساعدة الإنسانية سابقا إلى الأفراد من الجانب برافو.

٨ - وقدمت القوة احتجاجات للطرفين على جميع ما لاحظته من انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، بما في ذلك عبور مدنيين من الجانب برافو لخط وقف إطلاق النار، والوجود غير المأذون به لمعدات وأفراد في المنطقة الفاصلة، وإطلاق النار في اتجاه المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تلاحظ القوة وجود أي نازحين أو خيام في المنطقة الفاصلة. ولم تكن القوة بعد في وضع يتيح لها تيسير عمليات العبور لأغراض إنسانية بين الجانبين، بما في ذلك عبور الطلاب، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبفضل إعادة فتح نقطة العبور في القنيطرة بين الجانبين ألفا وبرافو في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن أغلقت في آب/أغسطس ٢٠١٤ نتيجة تدهور الحالة الأمنية في منطقة عمليات القوة، تقف البعثة على أهبة الاستعداد لتيسير عمليات العبور بموافقة السلطات الإسرائيلية والسورية.

١٠ - واستمرت الانفجارات المدوية ورشقات الرشاشات الثقيلة والطلقات النارية للأسلحة الصغيرة تسمع بشكل متقطع طيلة الفترة المشمولة بالتقرير في كل من الجزء الشمالي والأوسط والجنوبي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة التابعتين للقوة على الجانب برافو. ففي ٣ آب/أغسطس، سمع أفراد القوة في معسكر الفوار حوالي ١٠ طلقات نارية متتالية للأسلحة الصغيرة على بعد كيلومتر واحد إلى الشمال الغربي من المعسكر. واخترقت رصاصة طائشة سقف مبنى جاهز في معسكر الفوار وأصابت

جنديا في القوة على مستوى الركبة وتسببت له في إصابة خفيفة. وعثر على رصاصتين طائشتين أخريين في موقف للسيارات في المعسكر. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، سمع أفراد القوة في معسكر الفوار صوت حوالي ٨٠ رشقة لرشاش ثقيل وطلقات نارية للأسلحة الصغيرة على بعد ١,٥ كيلومتر إلى الجنوب الغربي من المعسكر. وحوالي الوقت نفسه، اخترقت رصاصة طائشة سقف مبنى جاهز في المعسكر، وأصابت بعد ارتدادها أحد أفراد حفظ السلام التابعين للقوة إصابة طفيفة. ولم يكن بوسع القوة تبيُّن هدف الطلقات النارية. ونفذت القوات المسلحة السورية عمليات تفجير يومية للذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب الأخرى في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. ووفقا لمصادر غير سرية، تم في الآونة الأخيرة كشف مخابئ أسلحة كبيرة تركتها مختلف الجماعات المسلحة على الجانب برافو. ولم يكن بوسع القوة تأكيد وجود أي جماعات مسلحة أو مخابئ أسلحة.

١١ - ومنذ انتقال القوة مؤقتا من عدد من مواقعها في المنطقة الفاصلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي انتظار استئنافها العمليات بالكامل على الجانب برافو، ظلت لدى القوة القدرة على رؤية المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار، وإن كان ذلك بشكل محدود، من مواقعها في جبل الشيخ ومعسكر الفوار والموقع ٨٠، في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، والموقع ٢٢ على الجانب ألفا. وظلت عمليات القوة تحظى بدعم من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق المراقبين في الجولان، الذين يعملون تحت الإشراف العملياتي للقوة ويحتفظون بخمسة مراكز مراقبة ثابتة وثلاثة مراكز مراقبة مؤقتة على طول خط وقف إطلاق النار، وكذلك بأربعة مراكز مراقبة مؤقتة على جبل الشيخ. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أقام فريق المراقبين في الجولان مراكز مراقبة مؤقتة بالقرب من مراكز المراقبة ٥٦ و ٧١ و ٧٢ التي أخليت. ولن ينشر فريق المراقبين في الجولان في مراكز المراقبة بالمنطقة الفاصلة بصفة دائمة حتى تسمح الظروف الأمنية بذلك، عندما تتاح أماكن إقامة ملائمة وتتخذ تدابير مناسبة لحماية القوة. ويصب فريق المراقبين في الجولان تركيزه على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلمام بالأوضاع السائدة.

١٢ - ومن خلال فريق المراقبين في الجولان، واصلت القوة القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات الأعتدة والقوات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وكان ضباط اتصال من الجانب ألفا يصاحبون أفرقة التفتيش. أما عمليات التفتيش في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو فقد علقت بسبب الحالة الأمنية ولم تستأنف.

١٣ - واستمر التحاور بين القوة وجيش الدفاع الإسرائيلي بهدف معالجة القيود المفروضة على حرية التنقل والوصول إلى مواقع الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة والحد من التأخيرات والصعوبات التي يواجهها أفراد الأمم المتحدة في عبور السياج التقني نحو مراكز المراقبة والمواقع. وواصل رئيس البعثة وقائد القوة تذكير الطرفين بالتزامهما بالتقيد الصارم بأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات، وضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان، وإبداء التعاون الكامل مع القوة في تنفيذ المهام المنصوص عليها بموجب ولايتها.

١٤ - وواصلت القوة، بالتشاور مع كلا الطرفين، استعراض الحالة في المنطقة الفاصلة من أجل تقييم ما إذا كانت الظروف في الميدان ستسمح بالعودة إلى المواقع التي أخليت في المنطقة الفاصلة.

١٥ - ومنذ استئناف تسيير الدوريات على الجانب برافو في شباط/فبراير ٢٠١٨، سيرت القوة أكثر من ٨٠ دورية تشغيلية على الطرق في الجزأين الشمالي والأوسط من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت القوة أيضا زيارات تقييمية إلى أجزاء مختلفة من المنطقة الفاصلة.

وأجرت سرية المشاة المزودة بمركبات مدرعة التابعة للقوة والسرية الاحتياطية للقوة عمليات استطلاع للطرق في اتجاه مراكز المراقبة ٧١ و ٧٢ و ٥٦ والمواقع ١٠ و ١٦ و ٣٢ و ٨٠. ومن المتوخى أن تدرج القوة في أعمالها تسيير دوريات محمية إلى الموقعين ٣٧ و ٨٥ ومركزي المراقبة ٥٧ و ٥٨ في المستقبل القريب. ورافق ضباط الاتصال التابعين لحكومة الجمهورية العربية السورية أفراد القوة في جميع الدوريات والزيارات التقييمية.

١٦ - وفي ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر، قام أفراد القوة بإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المنطقة في بوابة برافو وبوابة تشارلي في معبر القنيطرة. وتحققت السرية الاحتياطية للقوة من إزالة الألغام من المنطقة للتأكد من أن استخدام موظفي الأمم المتحدة للمعبر سيتم في ظروف آمنة. وبدعم من الطرفين، أعيد فتح بوابات ألفا وبرافو وتشارلي في المعبر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأصبح العبور ممكنا بين الجانبين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر لاضطلاع القوة بالأنشطة التشغيلية. ونشرت القوة الشرطة العسكرية التابعة لها في بوابة تشارلي التي تقع بين بوابتي ألفا وبرافو، وكذلك في بوابتي ألفا وبرافو، من أجل الاتصال مع كل من الجانبين بشأن عمليات عبور أفراد القوة.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة إحراز التقدم نحو الاستئناف المحدود للعمليات على الجانب برافو، وفقا لخطة القوة التدريجية (انظر S/2018/867). وعملا بالمرحلة ٢ من الخطة، واصلت القوة تطوير البنية التحتية لمعسكر الفوار وتحسين الأحوال المعيشية فيه.

١٨ - وفي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت القوة عملية بحث وتطهير في موقع الأمم المتحدة ٣٢ من أجل إزالة المخاطر المحتملة مثل المتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة. ولم تكشف العملية عن وجود أي مخاطر في الموقع، وتم التحقق خلالها من أن الظروف السائدة فيه آمنة لإجراء أفراد الأمم المتحدة لعملياتهم. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت فصيلة من سرية المشاة المزودة بمركبات مدرعة التابعة للقوة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في إعادة شغل الموقع ٣٢ على نحو محدود لدعم الأعمال الهندسية المتعلقة بتجديد المرافق والبنى التحتية الأمنية في الموقع.

١٩ - وخلصت القوة، وفقا لتقديراتها، إلى أن ثمة خطر كبير يهدد أفراد الأمم المتحدة في منطقة عمليات القوة بسبب الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام، واحتمال وجود ''خلايا نائمة'' تابعة لجماعات مسلحة، بما فيها الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الجزاءات، لا سيما في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة. وواصلت القوة تقييم الوضع الأمني في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة والتحقق من القدرات المناسبة المطلوب نشرها في تلك المنطقة، إذا سمحت الظروف بذلك. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، سيرت القوة دوريات استطلاع على الطرق في اتجاه الموقعين ٨٠ و ٨٥ عبر المنطقة الفاصلة. وخلصت التقديرات إلى أن تلك الطرق صالحة وحالتها جيدة بما فيه الكفاية لكي تستخدمها مركبات القوة في المستقبل، ولا سيما المركبات الثقيلة، مما يوفر للبعثة القدرة على تعزيز ودعم الموقعين انطلاقا من المنطقة الفاصلة.

٢٠ - ووفقا لأحكام قرار المجلس ٢٤٢٦ (٢٠١٨) والمفهوم العملياتي للقوة، واصلت القوة جهودها لإعمال التكنولوجيا المناسبة لضمان سلامة وأمن أفراد القوة ومعداتها. ولا تزال مقطورة مراقبة موجودة على الجانب ألفا في معسكر عين زيوان والموقع ٢٢، بينما تظل المقطورة الأخرى في معسكر الفوار.

٢١ - وواصلت القوة إعادة تموين مواقعها في جبل الشيخ وفي معسكر الفوار انطلاقا من دمشق. وسيرت قوافل القوة بين دمشق ومواقع الأمم المتحدة كل يوم تقريبا عبر طريق الإمداد الرئيسي ٧ وطريق

السلام السريع، بحراسة قوة أمنية تابعة للقوة مرفقة بضابط اتصال من مكتب المندوب العربي السوري الرفيع المستوى. ورصدت القوة باستمرار الحالة واتخذت التدابير الاحترازية اللازمة في التخطيط لقوافلها وتسييرها. وواصلت القوة تنفيذ وتحديث خطط الطوارئ التي وضعتها تحسبا لتعزيز مواقع الأمم المتحدة ومراكز المراقبة التابعة لها وإخلائها على الجانبين ألفا وبرافو، وكذلك في دمشق. وأجرت القوة محاكاة عملية وتمارين وتدريبات على نحو منتظم تأهبا لحالات طوارئ محددة. وتواصل وضع تدابير التخفيف من حدة المخاطر، بما في ذلك تدابير حماية القوة، في مراكز المراقبة وفي المواقع وفي قاعدتي العمليات في معسكر عين زيوان ومعسكر الفوار.

٢٢ - وفي إطار الاستعراض الشامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أجري استعراض مستقل للقوة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأجري خلال الاستعراض المستقل تقييم للافتراضات التي تستند إليها ولاية البعثة المنصوص عليها في اتفاق فض الاشتباك بين القوات والبروتوكول الملحق به، ولشروط تنفيذها بنجاح. وتناول الاستعراض فرص تحسين أداء البعثة وهي تواصل تدريجيا استئناف العمليات بالكامل على الجانب برافو. وخلص الاستعراض إلى عدد من الاستنتاجات، وترد أدناه النتائج والتوصيات الرئيسية التي تمخض عنها.

٢٣ - ولاحظ فريق الاستعراض أهمية حفاظ القوة على الاتصالات مع جيش الدفاع الإسرائيلي والسلطات السورية على أساس منتظم خلال فترات الأزمات. وفي ظل غياب آلية رسمية للتواصل مع الطرفين في نفس الوقت، تؤدي القوة دورا حاسما في نقل الرسائل بين الجانبين. واعتبر أن ذلك أسهم، في عدد من المناسبات، في تبديد حالات سوء التفاهم بين الطرفين والتخفيف من حدة التوترات بينهما. وخلص الفريق أيضا إلى أهمية قيام القوة، بالتشاور مع الطرفين، باستكشاف فرص تعزيز الاتصال معهما من أجل ضمان الامتثال لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات. وأوصى الفريق بأن تعزز القوة تواصلها مع كلا الطرفين لضمان تقيدهما التام بأحكام الاتفاق.

٢٤ - وخلص فريق الاستعراض إلى أنه رغم تسجيل تراجع في حدة التوتر بين الطرفين في منطقة عمليات القوة، لا يزال الطرفان ينتهكان وقف إطلاق النار خارج منطقة عمليات القوة، وأن قدرة القوة على التأثير على هذه التطورات محدودة. وفي هذا السياق، أوصى بأن تستكشف القوة الفرص المتاحة لتكثيف التواصل مع الطرفين سعيا إلى بناء الثقة بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى فريق الاستعراض بأن يستعرض مجلس الأمن انتهاكات الطرفين لوقف إطلاق النار خارج منطقة عمليات القوة وأن ينظر في التصدي لها، وبأن يحث المجلس والدول الأعضاء ذات الصلة الطرفين على تفادي حالات سوء التفاهم وأي انتهاكات لوقف إطلاق النار.

٢٥ - وعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية في منطقة عمليات القوة، أشير في الاستعراض إلى أن احتمال وجود ''خلايا نائمة'' تابعة لجماعات مسلحة، بما فيها الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الجزاءات، والذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب عوامل تشكل خطرا على أفراد القوة. واعتبر فريق الاستعراض التغير السريع في الحالة الأمنية في المنطقة الفاصلة بمثابة فرصة متاحة أمام القوة للمضي قدما في الخطة التي اعتمدتها للعودة التدريجية إلى المنطقة من أجل تحسين قدرتها على رؤية المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار. وأبرز بأن إعادة فتح نقطة العبور في القنيطرة، التي تمت لاحقا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة ١٦)، ينبغي أن تتم في أقرب وقت ممكن من أجل تيسير تنفيذ الولاية بفعالية وكفاءة. وفي هذا الصدد، خلص فريق الاستعراض إلى أن استئناف القوة تدريجيا لعملياتها على النحو الكامل

سيتطلب قدرات إضافية، تشمل التكنولوجيا الجديدة المعدة للمراقبة، وحماية القوة، ورفع مستوى أسطول المركبات، والاضطلاع بأشغال هامة لإعادة بناء مواقع مختارة للقوة سبق أن أخلتها، وتشكيل القدرات التشغيلية بالشكل المناسب، وترشيد العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، تبين له أن القوة سيتعين عليها تنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة، وأنه يجب عليها بالتالي تحديد مواقع الأمم المتحدة التي ستعود إليها فورا وإعطاء الأولوية لها. وينبغي أن يسترشد في ذلك بقيمة كل موقع من حيث قدرته على إتاحة رؤية المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار، والتدابير اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر، والموارد المطلوبة.

٢٦ - واقترح تعزيز التآزر بين القوة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة في المنطقة التي تتوخى تحقيق أهداف مشتركة، وزيادة إيضاح العلاقة بين القوة وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة فيما يتعلق بالمراقبين العسكريين التابعين للهيئة العاملين ضمن فريق المراقبين في الجولان.

٢٧ - وإذ لاحظ فريق الاستعراض التحديات التي واجهت القوة في تموز/يوليه ٢٠١٨ عندما التمس نازحون المساعدة في مواقع القوة في المنطقة الفاصلة، اقترح أن تسعى القوة مع مقر الأمم المتحدة إلى اتخاذ ترتيبات مع الطرفين وفريق الأمم المتحدة القطري في حالة نشوء حالات مماثلة في المستقبل. وأوصى فريق الاستعراض أيضا القوة بأن تنظر، بالتشاور مع الطرفين، في استئناف أنشطة الشؤون المدنية التي كانت تضطلع بها قبل تدهور الحالة الأمنية في منطقة عمليات القوة.

٢٨ - وتجري حاليا إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني، بالتنسيق مع إدارة شؤون السلامة والأمن، تقييما للنتائج الرئيسية للاستعراض من أجل الوقوف على المخاطر والفرص والآثار الأخرى، بغية تنفيذ التوصيات.

٢٩ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كانت القوة تتكون من ٩٨٣ فردا، منهم ٣٨ امرأة. والجنود المنتشرون فيها هم من أيرلندا (١٣٨) وبوتان (٣) وتشيكيا (٣) وغانا (١٢) وفيجي (٢٩٤) ونيبال (٣٣٧) والهند (١٩٤) وهولندا (٢). وبالإضافة إلى ذلك، قدم ٧٠ مراقبا عسكريا من فريق المراقبين في الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم ٨ نساء، المساعدة إلى القوة في تنفيذ مهامها.

ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٣٠ - أهاب مجلس الأمن في قراره ٢٤٢٦ (٢٠١٨) بالأطراف المعنية أن تنفذ فورا قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). وقرر تجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل ٩٠ يوما عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد تناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/73/322)، المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٧٢/١٥ المتعلق بالقدس و ٧٢/١٦ المتعلق بالجولان السوري، البحث عن تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مستويات مختلفة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٣١ - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. ويحد النزاع السوري بقدر أكبر من فرص استئناف تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعا – الجوانب المالية

٣٢ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧٢/٢٩٨ المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، مبلغ ٦٠,٣ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٣٣ - وحتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٤,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٦٠٧,٦ ١ ملايين دولار.

٣٤ - وقد سددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، بينما سددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وفقا لجدول المدفوعات الفصلي.

خامسا – ملاحظات

٣٥ - ألاحظ الوضع المتسم بالهدوء في منطقة عمليات القوة على إثر توقف النشاط العسكري للقوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة، وفيما بين مختلف الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الجزاءات. وإذ أشير إلى استمرار وجود القوات المسلحة السورية في المنطقة، أكرر التأكيد على أنه ينبغي ألا تكون هناك أي قوات عسكرية في المنطقة الفاصلة سوى أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأحث جميع أطراف النزاع السوري على وقف الأعمال العسكرية في جميع أنحاء البلد وعلى إزالة كل المعدات العسكرية من المنطقة الفاصلة وإخلائها من جميع الأفراد.

٣٦ - وينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يمتنع عن إطلاق النيران عبر خط وقف إطلاق النار. ويمثل الوجود المستمر لأسلحة ومعدات غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا داعيا من دواعي القلق.

٣٧ - ولا يزال من الأهمية بمكان أن يظل الطرفان على اتصال بالقوة لمنع أي تصعيد للحالة عبر خط وقف إطلاق النار. فجميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار تزيد التوترات بين الموقّعين على اتفاق فض الاشتباك بين القوات وتقوض التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة.

٣٨ - وأنوه بالدعم الذي قدمه الطرفان لإعادة فتح معبر القنيطرة من أجل تيسير عمليات القوة. فمن المهم أن يقدم الطرفان كل الدعم اللازم لإتاحة استخدام القوة للمعبر على النحو الكامل وفقا للإجراءات المقررة. ومن الأهمية بمكان أن يتسنى للقوة تنفيذ عملياتها دون مواجهة أي عقبات إدارية. وتزيد تلك الأهمية مع مباشرة القوة لتكثيف عملياتها على الجانب برافو لتيسير تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة.

٣٩ - وبينما تواصل القوة تعزيز وجودها في معسكر الفوار وتواصل جهودها الرامية إلى تكثيف عملياتها في المنطقة الفاصلة، لا يزال ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة أمرا حاسم الأهمية. ولا تزال الظروف التي يعمل فيها الجنود والمراقبون العسكريون تستدعي التحلي باليقظة واتخاذ تدابير التخفيف من حدة المخاطر. وأجدد دعوتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية لكي تواصل تحمل مسؤوليتها الأساسية عن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة على الجانب برافو.

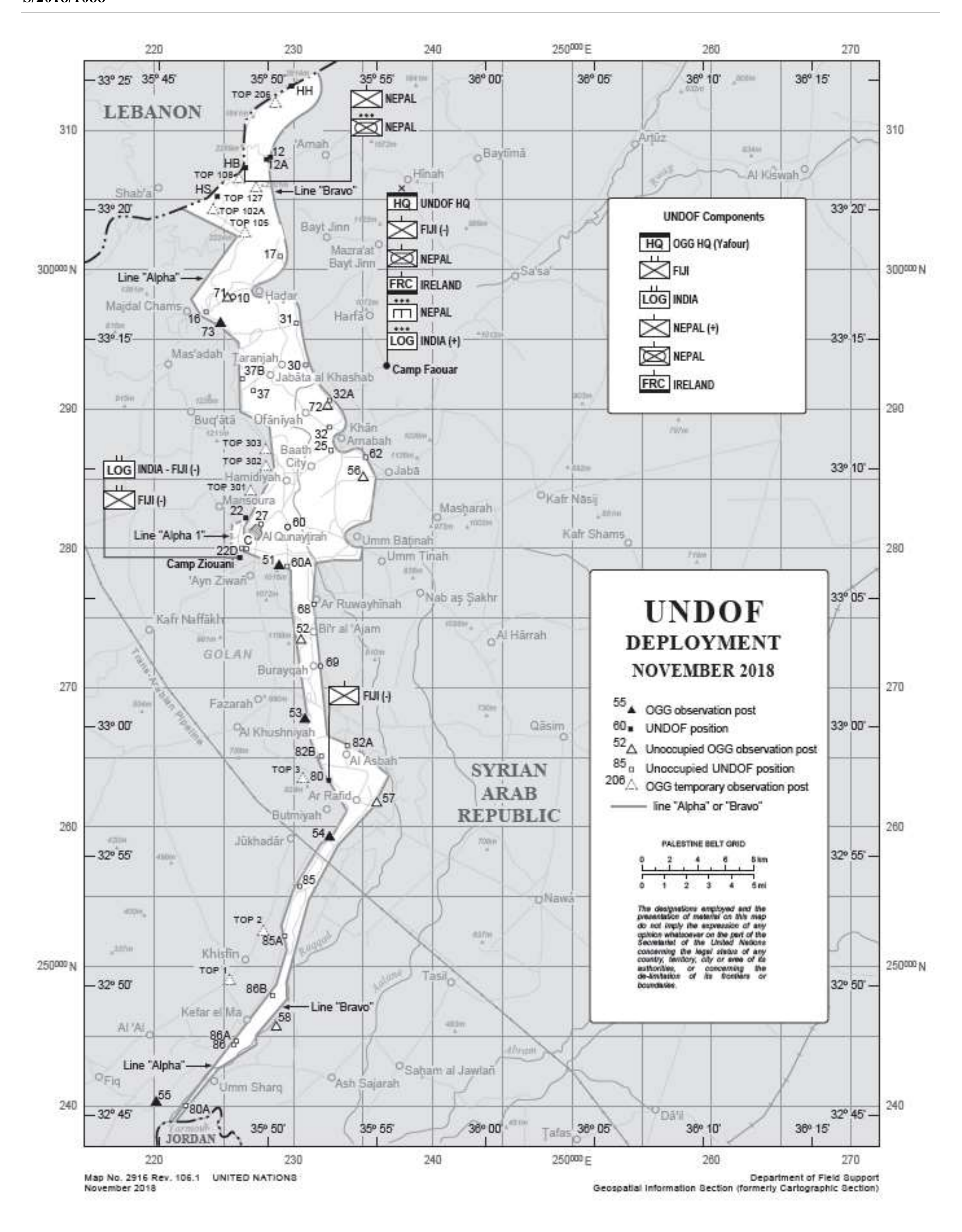
٤٠ - وسيسهم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المستقل للقوة في الجهود التي تبذلها البعثة للاضطلاع بولايتها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية وهي تواصل الاستئناف التدريجي لعملياتها على النحو الكامل في المنطقة الفاصلة. ويظل الالتزام المتواصل من جانب كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية باتفاق فض الاشتباك بين القوات ودعم وجود القوة عاملا أساسيا. وتظل العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصلة تمثل أولوية للبعثة، إذا سمحت الظروف بذلك. وأعول على استمرار كلا الطرفين في التعاون لتيسير إحراز التقدم في خطط البعثة لعودة تدريجية إلى عملياتها ومواقعها في المنطقة الفاصلة وضمان تمكن البعثة من تنفيذ ولايتها. ومن الأهمية بمكان أن تكون القوة قادرة على نشر التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتعزيز مراقبتها للمنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار وتحسين حماية القوة. وفي هذا الصدد، يعتبر تقديم الدعم وإبداء التعاون من جانب كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية لكفالة نشر التكنولوجيا والمعدات اللازمة بسلاسة وعلى وجه السرعة من الأمور الأساسية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يواصل الطرفان دعمهما لتعزيز مهمة الاتصال التي تؤديها القوة.

٤١ - ولا يقل عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بحرية العمل وفقا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. ويتسم الدعم المقدم من الطرفين في تيسير إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب في منطقة عمليات القوة بأهمية حاسمة. ومن الضروري أيضا أن تظل تحت تصرف القوة كل الوسائل والموارد اللازمة التي تتيح لها العودة بشكل كامل إلى المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

٤٢ - وتظل ثقة البلدان المساهمة بقوات في القوة والتزامها عاملين رئيسيين في قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها. ولا أزال أعول على دعم البلدان المساهمة بقوات في وقت تمضي فيه القوة في تنفيذ خطتها المتفق عليها من أجل تعزيز العمليات في المنطقة الفاصلة. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومات أيرلندا وبوتان وتشيكيا وغانا وفيجي ونيبال والهند وهولندا لما تقدمه من مساهمات وما تبديه من التزام وعزم وروح مهنية كاملة. وأقدم شكري أيضا للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٤٣ - وإنني أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري، بل إنه ضروري بدرجة أكبر في ظل الظروف السائدة. لذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٩. وقد أعطت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضا عن موافقتها عليه.

٤٤ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء فرانسيس فيب - سانزيري، وللأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين تحت قيادته، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفان في ظل ظروف صعبة.



The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.